

توصيات السياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للحد من الفقر

وافقت دورة الكومسيك السابعة والثلاثون على "تقديم المساعدة الاجتماعية الفعالة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي في ضوء جائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" كموضوع لجلسة تبادل الآراء في دورة الكومسيك الثامنة والثلاثين، وطلبت من مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر (PAWG) للخروج بتوصيات سياسية ملموسة حول هذا الموضوع، وتقديم تقرير عنها إلى دورة الكومسيك الـ 19 في الاجتماع الثامن والثلاثين. إلى جانب القضايا المتعلقة بتقديم المساعدة الاجتماعية أثناء جائحة كوفيد-19، نظرت مجموعة العمل المعنية من التخفيف من حدة الفقر PAWG أيضاً في التحديات وخيارات السياسات الممكنة المتعلقة بالانتقال إلى أنظمة المراقبة والمعلومات المتكاملة في تقديم المساعدة الاجتماعية. في هذا الإطار، توصلت مجموعة العمل إلى التحديات والمشكلات التالية، علاوة على التوصيات المتعلقة بتسهيل اعتماد أنظمة متكاملة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتقديمها إلى دورة الكومسيك الـ 19 في الاجتماع الثامن والثلاثين.

التحديات والمشاكل التي تواجه تقديم المساعدة الاجتماعية أثناء كوفيد-19

- أدى تفشي وباء كوفيد-19 إلى القضاء على مكاسب سنوات من الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر. كان الانكماش الاقتصادي أبطأ نسبياً في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، كان التأثير على الفقر قاسياً.
- أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر، وارتفاع عدد الأفراد الذين يواجهون الجوع في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- كانت استجابة السياسات من حيث الدعم الاقتصادي وتخفيف الديون أبطأ نسبياً بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مقارنة ببقية العالم.
- هناك علاقة سلبية بين تغطية المساعدة الاجتماعية وكفاية المساعدة الاجتماعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- مع زيادة عدد المستفيدين، ينخفض إجمالي مبلغ التحويل الذي يتلقاه جميع المستفيدين كحصة من إجمالي الرفاهية، مما يتسبب في إرباك الموارد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- أدوات حماية المساعدة الاجتماعية ليست متنوعة بما فيه الكفاية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبينما تعتمد العديد من الحكومات بشكل متكرر على برامج التأمين الاجتماعي ودعم سوق العمل، فإن مثل هذه الأدوات أقل شيوعاً عبر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- لم تكن برامج المساعدة الاجتماعية مدعومة بشكل كافٍ بسياسات سوق العمل، مثل دعم الأجور والتدريب ووقت العمل المدعوم في أكثر من نصف البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال جائحة كوفيد-19. تعمل سياسات سوق العمل هذه على زيادة فعالية المساعدة الاجتماعية من خلال احتواء البطالة وحماية التوافقات الوظيفية بين العمال والموظفين.

التحديات والمشكلات في سياق تبني أنظمة متكاملة للمساعدة الاجتماعية

- مع تغير المناخ والاحترار العالمي إلى مستويات تنذر بالخطر، من المتوقع حدوث كوارث طبيعية بوتيرة أعلى ومستويات كارثية في جميع أنحاء العالم.
- والشرائح السكانية الضعيفة والفقيرة في البلدان كما هو معتاد، هي الفئات الأكثر تعرضاً للأثار السلبية للصدمات. وبالتالي، تحتاج الحكومات إلى أنظمة مرنة وسريعة لتقديم المساعدة الاجتماعية التي تستجيب للصدمات المفاجئة وحماية الشرائح الأكثر هشاشة في المجتمع.

- وبينما يسود اتجاهٌ واضحٌ بين الحكومات في جميع أنحاء العالم للانتقال إلى أنظمة متكاملة، فإن اعتماد مثل هذه الأنظمة يختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- تعد أنظمة المراقبة والمعلومات المتكاملة في المساعدة الاجتماعية أكثر شيوعاً في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة آسيا، وأقل شيوعاً بين الأعضاء في منطقة إفريقيا.
- بينما تبدي غالبية أعضاء منظمة التعاون الإسلامي التزاماً سياسياً قوياً بتبني أنظمة رصد ومعلومات متكاملة تماماً في تقديم المساعدة الاجتماعية، فإن القليل من هذه الدول الأعضاء لديها أنظمة فعالة تتميز بدمج ديناميكي للمستفيدين في منصة بيانات واحدة.
- إن الافتقار إلى السجلات الاجتماعية ووجود أرقام هوية وطنية فريدة يقلل بشكل كبير من السرعة التي يمكن للبلدان من خلالها بناء الكتل الأساسية للأنظمة المتكاملة في تقديم المساعدة الاجتماعية.
- ما تزال قوانين خصوصية البيانات الفردية، والتي تعتبر متطلبات حاسمة للأنظمة المتكاملة التي تعمل بشكل جيد، قاصرة في بعض البلدان الأعضاء.
- يعد الافتقار إلى البنية التحتية التقنية والدراية هو التحدي الرئيسي أمام بناء أنظمة متكاملة.
- استهداف الأخطاء وعدم اليقين الاقتصادي ومشاكل التنسيق عبر المؤسسات الحكومية وصعوبة الوصول إلى مجموعات الأقليات، هي تحديات مهمة أخرى تواجهها البلدان الأعضاء في بناء برامج مساعدة اجتماعية فعالة.

توصيات السياسات

بالنظر إلى التحديات والمشكلات التي نوقشت أعلاه، هناك مجموعة من توصيات السياسات العامة كما يلي:

a. توصيات عامة

- إطلاق برامج تبادل وتدريب الموظفين بين الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة في الاندماج في أنظمة المساعدة الاجتماعية. يمكن أن تسهل برامج تبادل وتدريب الموظفين عملية التنسيق بين الأعضاء وتسمح بالتعلم من تجارب بعضهم البعض. تصميم هذه البرامج على المستويات الفنية ومستويات السياسة.
- تحديد الحماية الاجتماعية المتكاملة كأولوية رئيسية في السياسة.
- تحديد البنية التفصيلية للمساعدة الاجتماعية الحالية من خلال تحديد المنظمة التي لديها مجموعات البيانات، وكيفية استخدامها، والغرض منها، بالإضافة إلى أدوات مشاركة البيانات بين البرامج المختلفة.
- تحديد الموارد المالية والبشرية والتنظيمية المخصصة حالياً لبرامج المساعدة الاجتماعية والتوسع المحتمل في إطار متكامل.
- الاستثمار في البنية التحتية للبيانات والمهارات الفنية والموارد البشرية لتحسين الاستهداف والتسليم وتوفير الخدمات والمدفوعات النقدية.
- تحديد الفئات السكانية التي تحتاج إلى المساعدة الاجتماعية، والتي تفشل البرامج القائمة في الوصول إليها.
- تعزيز تنسيق أفضل بين مختلف المنظمات والمؤسسات المسؤولة عن إدارة برامج المساعدة الاجتماعية في بنية حوكمة تعاونية على المستويين المحلي والوطني.
- تحديد نقاط القوة والضعف في كل برنامج قائم في مراحل التوعية والتقييم والتوفير والإدارة.
- تحديد مصادر أوجه القصور في كل برنامج في ضمان الإدماج الديناميكي للمجموعات التي لا تغطيها البنية القائمة بشكل كافٍ مثل؛ فقراء الريف والنساء والعاملين غير الرسميين، الخ.

- تحديد جميع مجموعات البيانات المتاحة التي يجب أن تكون مرتبطة بالبرامج الاجتماعية مثل السجلات المدنية والسجلات الضريبية وسجلات العناوين وشهادات الميلاد وحالة الدخل.

b. توصيات للبلدان ذات المستوى المنخفض من قابلية التشغيل البيئي والبرامج المتعددة

- تحسين تقديم البرامج الحالية من خلال إدخال واجهة البيانات الرقمية وأنظمة الدفع الرقمية مع واجهات أفضل لعملاء.
- توسيع نطاق قابلية التشغيل البيئي بين البرامج القائمة من خلال مشاركة البيانات والفحوصات المتعددة وتعديل البيانات الديناميكي في سجل مستفيد واحد أو تطوير منصات بيانات ثنائية قابلة للتشغيل البيئي.
- معالجة عدم كفاية التواصل مع المجموعات التي تفشل البرامج الحالية في تغطيتها من خلال استكمال النظام عند الطلب بأدوات التحكم والإدارة، وتكثيف استراتيجيات توعية محددة لكل مجموعة لديها ظروف خاصة.
- تطوير نظام تسجيل واحد يتناول "من يحصل؟ على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟".
- تصميم نظام شكاوى مشترك يسمح بالحماية الاجتماعية التكميلية وردود الفعل الديناميكية المقدمة من العملاء.
- تطوير بوابة دفع واحدة تحافظ على بيانات جميع المعاملات التي يمكن لجميع المؤسسات الوصول إليها.
- استكشاف طرق ربط قواعد بيانات الحماية الاجتماعية بقواعد البيانات المؤسسية الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التكامل في بنية أكثر شمولية.

c. توصيات للبلدان التي تتمتع بمستوى عالٍ من قابلية التشغيل البيئي ولكن بدون نظام مستفيد متكامل تماماً

- تطوير منصات البيانات المترابطة الحالية إلى نظام مستفيد واحد من خلال تحديد أهم العقبات (مثل الحواجز المؤسسية، وتبادل البيانات غير الكافي، والافتقار إلى البنية التحتية التقنية).
- تصميم طرق لتزويد جميع المستفيدين الحاليين والمحتملين بهويات فريدة، والتي يتم الحصول عليها عادةً من السجلات الاجتماعية، من أجل جعل التواصل وتقييم الاحتياجات أكثر كفاءة وفعالية.
- التأكد من وجود بوابة دفع واحدة، وواجهة عميل عاملة، ومنصة للشكاوى، ومنصة لتحليل البيانات مع إمكانية الوصول إلى جميع قواعد بيانات برامج المساعدة الاجتماعية.
- إنشاء أدوات للاستغلال الكامل لقواعد البيانات الموجودة (الورقية أو الرقمية) والتي يمكن تحويلها إلى سجل اجتماعي فعال.
- تصميم تنفيذ تجريبي صغير النطاق لنظام متكامل تماماً، والتحقق من صحة النتائج، وتوسيعه إلى المستوى الوطني.

d. توصيات للبلدان التي لها نظام متكامل للمستفيدين

- تطوير طرق لتحسين انتشار البرامج الاجتماعية من خلال تصميم برامج محددة لكل فئة اجتماعية وتوسيع أفق الإدماج الديناميكي.
- تطوير منصات بيانات إضافية لزيادة فعالية ودقة وصحة بيانات المساعدة الاجتماعية الحالية.
- توفير بيئة تعاونية كاملة بين جميع المؤسسات والمنظمات في مجال المساعدة الاجتماعية.
- تطوير أنظمة مراقبة رقمية متطورة وأدوات ذكية للإنذار المبكر لتحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الاجتماعية بشكل أفضل.